

الوباء فرصة مهمة لتقييم تقصير الجامعات العربية

تقزيم مكانة العلم والعلماء مآله إدمان شعار «أنا أستهلك إذن أنا موجود»



لامبالاة عربية بأهمية العلم

الدول العربية مثل الإمارات خصصت موارد مالية إضافية للبحث العلمي منذ إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف الفيروس كجائحة عالمية. وأكد أساتذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة مصطفى كامل السيد أن تدني مكانة الدول العربية في التقييم العلمي والتصنيف العالمي، رغم وجود نحو 500 جامعة، يعد السبب الرئيسي لتفسير حالة التردى الحالية، وأن الأمر لا يرتبط بالعلماء العرب الذين لديهم مساهمات فعالة في الجهود الدولية لمكافحة الوباء، غير أن محدودية براءات الاختراع التي تحصل عليها الجامعات العربية مقارنة بالأمريكية والصينية والأوروبية، جعلت مبادرتها لا تلقى اهتماما. وأوضح لـ"العرب"، أن الدول العربية لا تتعامل مع البحث العلمي كصناعة يمكن الاستفادة منها، ما انعكس على نسبة المساهمة وأصبحت محدودة في المجل النهائي للإنتاج العلمي، بالإضافة إلى الإضرار المحيط بالجامعات العربية التي جعلت العديد من أساتذة الجامعات يفصلون الجيوب إلى أنشطة أخرى خارج نطاق تخصصهم العلمي لتحسين دخلهم المادية، أو البحث عن أماكن تقدر قيمة ما ينتجونه من أبحاث علمية.

كافة بلدان العالم، وجامعة الإمارات، ولفت محمود صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر، إلى أن القدرات العربية تتجه بشكل أكبر نحو التعامل مع أزمة الوباء العالمي من ناحية تطوير قدراتها على إنتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية التي توفر رعاية صحية مناسبة للمرضى، في حين أن الأبحاث العالمية المتعلقة بعلاج المرض ترتبط بشركات الأدوية المتخصصة. وكشف في تصريح لـ"العرب"، أن عددا من الدول العربية تقوم بجهود مضاعفة لتصنيع أجهزة التنفس الصناعي محليا بجانب تصنيع محلي للمعدات والمواد المطهرة التي لا تعتمد على الكحول الإيثيلي، وتطوير المعدات والملابس الطبية ومحاولة الوصول إلى طرق مستحددة للكشف عن الفيروس، بجانب تطوير تطبيق على الهاتف المحمول يساعد الدول والحكومات في متابعة الأشخاص المخالطين للمرضى أو العائدين من الخارج. وأطلقت جهات مسؤولة عن البحث العلمي في مصر والسعودية ولبنان مثلا، ندوات استثنائية إلى علمائها في الداخل والخارج لتقييم حلول تكنولوجية في مواجهة فيروس كورونا، وأن بعض

في طور التجربة ولا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها. وأقرت الوزيرة السابقة بالصور العربي الواضح، واعتبرت غياب الأبحاث والتجارب عن المشهد العالمي يفتح المجال أمام ضرورة توجيه اهتمام الدول العربية إلى البحث العلمي، وإتاحة المراكز العلمية وتجهيزها بصورة تكنولوجية متقدمة للباحثين، والتعاون بشكل أكبر مع المعاهد والأكاديميات الدولية بما يرفع من قيمة المؤسسات العلمية العربية.

لا توجد جامعة عربية واحدة تبذل جهودا للقضاء على فيروس كوفيد-19

ويبقى النجاح اللافت كامنا في الجهود الفردية أو الرعاية الخاصة التي توليها بعض الدول، على غرار نجاح مركز محمد غنيم في المنصورة بمصر، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا بالسعودية، وهي مفتوحة للعلماء من

الجامعات العربية، ووضعتها خارج نطاق الزمن. قالت نادية زخاري، وزيرة البحث العلمي في مصر سابقا لـ"العرب"، إن الأبحاث التي تجري في الدول العربية تكون وفقا للإمكانيات التي تمتلكها كل دولة، في مجال الطب مثلا، وهي لا تقارن بقدرات الدول الغربية، بالتالي لا تلقى التركيز الإعلامي بعكس التجارب التي يعدها باحثون وأكاديميون يملكون خبرات سابقة في اكتشاف أدوية وأصناف مختلفة.

وتقوم مصر بتجارب في ثلاثة أماكن علمية وطبية مختلفة، وهي: المعهد القومي للأورام، ومدينة الأبحاث العلمية بالإسكندرية، وكلية العلوم بجامعة الإسكندرية، لكن التلوث وبسطه ظهور نتائج الأبحاث العلمية يجعل تلك الجهود تدور في الخفاء من دون تسليط الأضواء عليها، كما أنها لم تحقق معجزات علمية أو حتى تقدم إنجازا لافتا في تخصصها بلغت الأنظار.

وأشارت زخاري إلى أن أغلب التجارب العربية تعتمد على محاولة الوصول إلى لقاح مركب من مجموعة أدوية من الممكن استخدامها في علاج المصابين بفيروس كورونا المستجد، وتلك التركيبات ما زالت

تتسابق الجامعات ومراكز البحوث في مختلف أنحاء العالم للقيام باختبارات علمية هدفها إيجاد عقاقير أو أدوية للعلاج من فيروس كورونا. لا يعد الأمر جديدا بالنسبة للدول الغربية أو غيرها من الدول الكبرى والتي تعودت السبق في كل شيء، لكن هذا الأمر يدعو في المقابل إلى وجوب تنزيل المقاربة على حال الجامعات العربية التي أثبتت قصورها وعدم جدواها وعدم قدرتها على مواكبة سيرة التطورات في ما يتعلق بالأبحاث والاكتشافات وهو ما دفع المثات من العلماء إلى اختيار الهجرة إلى الغرب لمواصلة مسيرتهم المهنية والعلمية.

هؤلاء إلى البحث عن فرصة في جامعة خارجية. يدرس الشباب عمرو بالسنة النهائية في الجامعة الألمانية بالقاهرة، وتخصص في جانب دقيق في علوم الكمبيوتر يتعلق بالقدرة على التنبؤ بمستقبل سلعة أو منتج أو قضية سياسية... ويبحث منذ فترة عن فرصة للسفر إلى إحدى الدول الأوروبية بعد الانتهاء من دراسته العام الجاري.

عندما سألته لـ"العرب" عن سبب عدم حصوله على فرصة عمل جيدة في مصر انطلاقا من هذا التخصص الواعد، فكان رده أن البيئة لن تساعد على التفوق واستكمال دراسته، مع أن الدراسة لا تحتاج إلى سفر فالكثير من الجامعات تعترف بالدراسة أونلاين، فساء رده متسقا مع الانتطاعات العامة، وهو أنه يريد الحياة وسط أجواء تساعد على التفوق وليس الكسل.

تعكس هذه الرواية جانبا من الهموم التي تعاني منها شريحة من الشباب العربي تتشد الاستمرار في التفوق، ولا تجد هذه الفئة ما يساعدها في بلدانها، وأبعد من ذلك أن الدراسة بعد ذاتها تراجع في أولويات البعض لحساب الرغبة في بيئة منشطة للتفكير العام.

قد يتعلق الأمر بجانب آخر أبعد من تقزيم دور العلم والعلماء، وهو النظرة العربية ذاتها لمواهبها والتي يؤول مصيرها إلى إدمان شعار "أنا أستهلك إذن أنا موجود"، حيث استعدت إحدى الدول العربية فريقا طبيا متخصصا من الولايات المتحدة قبل سنوات، وانفتحت مع أعضائه على مقابل مادي سخى لكل فرد فيه، وعندما وصل الفريق إلى هذه الدولة فوجئ المسؤولون فيها بأن رئيس الفريق عالم مرموق من دولة عربية أخرى، فقررت الدولة المستضيفة تخفيض راتبه إلى النصف لأنه عربي، فصمم أعضاء الفريق على الرحيل فوراً أو تنفيذ الاتفاق المسبق بصرف النظر عن الجنسية.

تلخص الحكاية بعدا جديدا في المأساة التي يعاني منها البحث العلمي في بعض الدول العربية، وتجعله مكبلا بقيود بيروقراطية ضد تحقيق أي تقدم، خاص بالنظرة التقليدية الطاردة للعلماء، وإدانت دور العجز الفاضح للكثير من

القاهرة - كشفت أزمة فيروس كورونا التي تشغل العالم عن سباق محموم تقوم به الكثير من الجامعات ومراكز البحوث العلمية في الدول المتقدمة لإنقاذ البشرية، غير أنها فضحت غياب هذا الدور في الكثير من الجامعات العربية. لا توجد جامعة عربية لها باع طويل في الجهود المتسارعة المبذولة للتوصل إلى علاج حاسم لفايروس كوفيد-19، بينما يوجد علماء وأطباء عرب يعيشون في دول عربية يساهمون في تحقيق هذا الإنجاز، منهم من برعوا في علوم مختلفة وقدموا اكتشافات متقدمة.

قفزت البعثات العلمية من الدول العربية إلى جامعات متقدمة في الشرق والغرب بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، مع ذلك لم تظهر علامات تحسن كبير في الجامعات العربية في مجال الاختراعات العلمية، لأن غالبية المبعوثين تقدم لهم إغراءات مادية ومعنوية كبيرة تجبرهم على عدم العودة إلى بلدانهم التي لن يجدوا فيها البيئة المناسبة لتعظيم دورهم.



ازدهرت عملية المساهمة للجامعات في عدد من الدول العربية مؤخرا، حيث تركزت في قلب بعض عواصم عربية أشهر الجامعات الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية والصينية والروسية وغيرها، وهي ظاهرة صحية يمكن أن تفرح العديد من النماذج المؤهلة علميا، بالتالي تمد مراكز الأبحاث بالمواهب التي تستطيع مساهمة العلم والتقدم في العالم، وتوفير اكتشافات ناعمة للبشرية.

كثرت المحاكاة ولم تقدم غالبيتها أدلة واضحة على قدرتها في التطور العلمي الذي ينعكس في شكل المؤهلات التي يملكها خريجوها، لأن معظمها يغلب عليه الطابع الاستثنائي، وحتى لو كان بعضها يقدم خدمة علمية ممتازة، فإن عددا كبيرا من الدول لا تحرص على الاستفادة منهم بالطريقة العلمية الصحيحة، ما يدفع

ما ينتظر العالم بعد كارثة كورونا

مما لفت الانتباه إلى المخاطر التي تهدد استمرارية الأعمال والتجارة وحتى الأمن القومي. وقبل تفشي الفيروس، كانت هذه السلاسل العالمية تواجه تحديات بسبب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والقومية الاقتصادية المتزايدة في جميع أنحاء العالم. ورغم عدم تحرر العالم من قوة الصين الجاذبة للصناعات وسوق المستهلكين، تسببت التوترات التجارية وارتفاع تكاليف العمالة في الصين في تحويل بعض الصناعات إلى فيتنام وغيرها من الأماكن الأخرى في جنوب شرق آسيا.

وفي الوقت نفسه، أضر التحضير لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وإعادة تقييم سلاسل التوريد مع بدء الولايات المتحدة في مراجعة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والإجراءات التجارية في أماكن أخرى من العالم على القرارات المحيطة بسلاسل التوريد. بذلك، سيُنظر إلى الفيروس كتهديد قصير المدى للنشاط الاقتصادي العالمي.

وتحدث التقرير عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية الأوسع التي ستحدث، حيث تواجه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم تأثيرات طويلة الأمد بسبب أشهر من الاضطرابات على مستوى الاستهلاك. وفي بعض الحالات، من المرجح أن تستمر هذه المشاكل إلى ما أبعد من المستقبل القريب.

عن الحاضر، ولم توابك هذه المؤسسات علما متغيرا كعالمنا. وواجهت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى تحديات في تحقيق أهدافها وتحديد نطاق سيطرتها قبل الوباء. ولطالما اعتبرت الولايات المتحدة العديد من هذه المؤسسات مقيدة وغير فعالة، في وقت تبنت فيه الصين نهجا لتناسب رؤيتها الاتجاهات العالمية الأوسع.



ويقر التقرير أنه إذا افترضنا فشل المؤسسات في الأزمة الحالية بعد أن عجزت أمام الأزمة المالية العالمية قبل عقد، وأمام الصراع في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وفي إدارة نزاعات الهجرة أو الاستجابة لمخاوف تغير المناخ، قد يغير الفيروس المستجد الجدول حول وجوب العمل على فرض إصلاح شامل على الحكمة العالمية الحالية. إذا لم تتجه الأمور إلى هذه القرارات، قد تختار الدول تجاوز العديد من هذه الأنظمة سعيا لتحقيق مصالحها الخاصة. من جهة أخرى أحدثت الجائحة الحالية صدمة لسلسلة التوريد المعولة

والمجتمعات. كما أظهرت الأزمة ضعف نظم المعلومات دوليا. وأثارت مخاوف من زيادة استخدام الحكومات للتكنولوجيا لتتبع انتشار الفيروس وإدارته حيث يرى فيها البعض تهديدا للخصوصية. وكثرت الأسئلة حول المراقبة الحكومية للمعلومات الشخصية ووصولها الأوسع إلى الاقتصاد والأعمال، والعلاقة بين الحكومات المحلية والاتحادية وحتى الوطنية في السنوات الأخيرة. وانعكس ذلك في التقلبات السياسية والنقاشات حول السيادة، وفي الاضطرابات الاجتماعية. وستتوسع هذه النقاشات أكثر مع تفشي الفيروس. وستعمل هذه المخاوف على تكثيف المناقشات حول أمن المعلومات الشخصية وحمايتها من الدولة، وحول "السيادة السيبرانية" الوطنية. ويتوقع بايكر زيادة الاهتمام بتحويل البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإدارتها. وبدلا من تعزيز الإسهامات "الوحدة" في جميع أنحاء العالم، قد يسرع الفيروس التجزئة بدلا من ذلك.

وتساءل التقرير أيضا عن مستقبل المنظمات متعددة الجنسيات، حيث كان الجزء الأكبر من الاستجابة لأزمة كوفيد-19 قوميًا، ولم تقدمها مؤسسات متعددة الجنسيات. وظهرت العديد من المؤسسات الدولية العالمية في نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة في أوقات مختلفة تماما

في معرفة تأثير الفيروس على "سعود" الصين وعلى نتيجة صدامها مع الولايات وشهدت الصين تطابقا وانكماشًا هائلًا في اقتصادها في الربع الأول من العام الحالي، ومع دخول بقية العالم في أزمة أكثر خطورة، سيقبل الطلب على المنتجات الصينية. وستواجه الصين مشاكل اقتصادية قد تتواصل بعد نهاية السنة الحالية. وحاول بايكر أن يحدد العلامات الدالة على وجود مشاكل في قطاع تمويلات الظل للإفراض خارج النظام المصرفي وعلى عمق الضربة التي ستلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف عددا أكبر من السكان في العالم.

ويحسب مركز ستراتفور سيتمحور السؤال الرئيسي الآخر خلال الفترة القادمة حول وتيرة إعادة تنشيط الصين لمبادرة الحزام والطريق ونطاقها. وي طرح السؤال مستقبلا على كيفية تأثير كوفيد-19 على منافسة التكنولوجيا وبنية المعلومات التحتية، حيث أدت محاولات الولايات المتحدة للحد من نشر نفوذ شركة هواوي في تطورات البنية التحتية العالمية لتنمية الجيل الخامس إلى توتر العلاقات بين واشنطن وبكين، وبين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الآخرين. وكشفت الأزمة وتداعيات الحجر الصحي المصاحبة لها ضعف البنية التحتية للاتصالات في العديد من البلدان

العالم في فترة ما بعد الوباء، مرجحا أن يكون كوفيد-19 - أقل فتكا من الإنفلونزا التي اجتاحت العالم في 1918. ولكن آثاره ستبقى أكثر حدة على الصعيد الاقتصادي.

ويقول بايكر "عندما ننظر إلى كوفيد-19 سنفكر في العديد من الأسئلة التي توضح الاتجاهات التي تتقاطع فيها الأزمة الصحية مع الأنماط الاستراتيجية العالمية الحالية". طارحا أيضا سؤالاً عن مدى تغلب الصين على فيروس كورونا. منذ البداية، تساءل الكثيرون عما إذا ستعزز أزمة كوفيد-19 - قبضة الحزب الشيوعي على الصين أو تزعزعها، وعن تأثيرها على سلطة الرئيس الصيني شي جين بينغ. ويعكس السؤال رغبة

